سنة ١٩٠٩

أمين الجمرك الاسكندرية . الحزب الوطنى والموظفون . بين المستشار المالى والنظار . تعيين البرنس حسين كامل باشا رئيساً لمجلس شورى القوانين . بعث قانون المطبوعات واضطهاد الصحافة . صدى القانون . افتتاح بورسودان . شئون الأزهر . تولية السلطان محمد رشاد وسفر الخديو للآستانة وأوربا . انتدابى لإدارة الأوقاف الخديوية . حضور عزت العابد باشا لمصر . مرض السيد البكرى . مهام سياسية لمحمود شكرى باشا فى الآستانة . مسألة امتياز قناة السويس .

أمين الجمرك الاسكندرية . جاء فى مذكرات العام الماضى أن خليل باشا حمادة أمين جمرك الاسكندرية عين مديراً للأوقاف ، وكان من الضرورى اختيار خلف له ، وقد اجتمع لدى الخديو بسراى عابدين بطرس باشا ومحمد سعيد باشا وشيتى بك وبعض كبار الموظفين الانجليز للنظر فى تعيين ذلك الخلف ، فأظهر سموه ميلا لتعيين مصطفى ماهر باشا مدير الغربيـة ، ولـكن شيتى بك رأى أن يبقى ماهر باشا مديراً لينظم المديرية كما نظم الدقهلية قبلها . وعندئذ فكر الخديو فى تعيينى فوافق على ذلك محمد سعيد باشا وبطرس باشا ولكنهما طلبا من سموه أن يفكر فيمن يخلفنى فى الديوان الخديوى . فعاد سموه وألح على شيتى بك بقبول مصطفى ماهر باشا ، وكلف سموه بطرس باشا بمحادثة جورست فى الأمر وفى أن يكون الأمين هو ماهر باشا أو شفيق بك . وقد وافق جورست على ماهر باشا لأنه كان قد رشحه للنظارة أو وكالتها فى العام الماضى ورفض الخديو .

وقد ظننت أن اسمى طرح أمام جورست واختار مع ذلك ماهر باشا فتأثرت

لذلك وتحدثت الى بطرس باشا فى الأمر ، فبنى لى ما ظننت وقال : «إنه لم يعرض سوى اسم ماهر باشا فوافق عليه جورست مباشرة . »

الحزب الوطنى والموظفون . فى ١٢ مارس حضر إلى السراى على بك ابو الفتوح الذى عين مديراً لجرجا ليشكر الخديو على هذا التعيين ، وكان قد بلغ سموه أن الحزب الوطنى يسعى لضم الموظفين إلى جانبه وخصوصاً رجال الادارة ليكونوا له عضداً وسنداً ، وأن على بك ضمن المنتمين لهذا الحزب . ولما قابل سموه قال له : « يا على بك أنا وطنى وأحب وطنى ، وكل المصريين وطنيون يحبون وطنهم ، ولكنى لا أود أن أكون عضواً فى الحزب الوطنى ؛ وأظن أن الأفضل ألا تكون أنت أيضاً كذلك . » فتبرأ المدير مما نسب إليه .

المستشار المالى والنظار . فى ١٣ مارس كان من بين المسائل المعروضة فى جلسة مجلس النظار برياسة الخديو مذكرة من المستشار المالى بخصوص شراء الحكومة لسكة حديد الواحات بمبلغ قدره مائة وخمسة وعشرون ألف جنيه من شركة الواحات بشروط منها بقاء جزء من الأرباح للشركة لمدة معينة ...

وقد طلب محمد سعيد باشا إرجاء النظر فى هذه المسألة الهامة إلى جلسة أخرى لأنها بلغت إلى النظار فى آخر وقت . وقال سعد باشا إنه لم يقرأ المذكرة للآن ؛ فغضب المستشار وطلب البت فى الموضوع بهذه الجلسة لأنها من اختصاصه هو وناظر المالية ومتى كانا متفقين فيجب أن يكون لبقية النظار ثقة فيما يقررانه . فأجاب محمد سعيد باشا : « إذا كان الأمر كذلك فلا معنى لطرح المسائل المالية على المجلس . » واشتد الجدل وطلب حسين رشدى باشا بيانات من المستشار فأجابه إلى ما طلب . وعندئذ قال رشدى باشا : « إذن المسألة ستكون شركة بين الحكومة وشركة الواحات ! » وعندئذ غضب المستشار واحتد ولوّح باستقالته لأن النظار لايثقون بأعماله .

وهنا تدخل الخديو وأشار على محمد سعيد باشا بعدم الاصرار على تأخير المسألة فأطاع هو وزملاؤه ، وتقرر تنفيذ الاتفاق الذى عمله المستشار مع الشركة . ولولا هذا الاتفاق لأفلست وعادت السكة الحديد والأراضى التى أصلحتها والآبار الارتوازية التى أنشأتها للحكومة بمقتضى عقد الامتياز .

ولم ينكر المستشار هذه الحقيقة ، ولكنه احتج بأن إفلاس هذه الشركة يذهب بثقة أصحاب رءوس الأموال فى مصر فلا يوظفونها فيها وتقف حركة الأعمال المالية .

ثم دارت مناقشة حادة أخرى على موضوع آخر لأن المستشار طلب الموافقة على لائحة المعاشات، وطلب النظار تأجيلها وصمموا على موقفهم رغم تشدده.

وقد صرح الخديو لنا بعد انتهاء الجلسة بأنه لم يشهد من قبل مناقشات حادة بالمجلس كالتى شهدها اليوم. فقلت لسموه: «هذا شيء حسن؛ لأن المستشار من الآن فصاعداً سيحسب للنظار حساباً، ويعلم أنهم غير من سبقهم من النظار فهم لا يقبلون شيئاً إلا بعد الاقتناع.»

تعيين البرنس حسين كامل باشا رئيساً لمجلس شورى القوانين · وفى يوم ١٤ مارس اجتمع بطرس باشا واسماعيل أباظه باشا والبرنس حسين كامل باشا بعد اختياره رئيساً لمجلس شورى القوانين فى سراى عابدين، وتناقشوا مع الخديو فى الحالة الحاضرة وما يجب عمله، فقر الرأى على أن يذهب بطرس باشا إلى جورست ويطلب منه أن يوافق على عمل تعديل فى مشروع مجالس المديريات بحيث يكون لها الحق فى فرض ضريبة لا تزيد عن خمسة فى المائة من قيمة الأموال لصرفها فى التعليم، وأن تكون قراراتها نافذة فى هذه المسألة، وأن يقنع جورست بضرورة ذلك. واتفق أيضاً على أنه متى انتهى بطرس باشا من هذه المهمة يتوجه البرنس إلى جورست ويطلب منه توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين.

بعث قانون المطبوعات واضطهاد الصحافة. فى ١٢ اكتوبر تقابل الخديو مع جراهام نائب جورست وتحدثا عن الصحف العربية فقال جراهام إنها تمادت فى الطعن على الكبير والصغير دون مبالاة وطلب سن قانون لكبح جماحها فأجاب الخديو بأن قوانين البلاد كافية لذلك، وأن إصدار قانون شديد الآن ربما حرك الساكن فيحدث الانفجار.

وفى ١٦ منه قابل جورست الخديو، وكان المظنون أنهما سيتكلمان فى مسالة الصحف ولكنهما لم يطرقا هذا الحديث، وكان اسماعيل أباظه باشا قد طلب منى أن أنبه الخديو — قبل المقابلة وقد حصل — كيلا يظهر سموه معارضة فى سن قانون لها بل يقول إنها مسألة تقتضى التروى لأن أباظه باشا سمع من كرومر فى انجلترا أن المنتظر عمل قانون ضد الصحافة العربية سواء أكان مديروها أجانب أم مصريين وأن الدول وافقت على ذلك بدليل أن عبد العزيز جاويش محرر اللواء التونسى لم تعترف فرنسا بحمايتها له.

ولكن بعض الصحف، وخصوصاً المنتمية للحزب الوطنى ، تمادت فى شدتها ضد شخص الخديو حتى كانت ترميه بخيانته لوطنه والاتفاق مع الانجليز ضد مصالح الأمة! فضاق سموه ذرعا بهذه الحملات وسلم بالنظرية الانجليزية فى سن القانون ، بل أضحى هو صاحب الرغبة والسعى فى ذلك ! فكلف بطرس باشا بالتعجيل فى تنفيذ هذه الفكرة واستقر الرأى على بعث قانون سنة ١٨٨١ ولتحاسب الصحف بمقتضاه ، وهو قانون قاس شديد .

ولما علم الشيخ على يوسف بعزم الحكومة على بعث هذا القانون الذى سن أيام الثورة العرابية جاء إلى الخديو يوم ١٩ مارس وقال لسموه : « إن هذا أمر لا يصح بعثه بعد ربع قرن ، وإنه يسىء إلى الجميع من حيث الحرية التامة ، وسنحتاج لاستعمال هذه الحرية فى وقت ما فلا نجدها » فأجابه الخديو : « إن ذلك صحيح ولكن المخابرات بيننا وبين انجلترا تقدمت تقدماً عظيما ولا يمكننا الرجوع إلى الوراء » فقال الشيخ على : « وما ذنبنا إذا خرج بعض الصحف عن حد الأدب فى انتقاداتها على الحكومة فكيف يؤخذ البرىء بجريرة المذنب مثل محررى اللواء والجريدة الذين لا ذمة لهم » فأجابه : « إن هذا ما حدث وإننى أحس بأننا لم نعمل عملا فى صالحنا الحقيق ولا بأس يا شيخ على بأن تذهب إلى بطرس باشا وتتكلم معه فى هذه المسألة » . وكان الخديو قد بدأ يعود إلى رأيه الأول ولا سيما بعد هذا الحديث الذى دار بينه وبين صاحب المؤيد ، فأرسل فى طلب محمد سعيد باشا وحسين رشدى باشا وتكلم معهما فى مسألة قانون المطبوعات وبعد أن كان هو الذى يطلب تنفيذ قانون سنة ١٨٨١ عاد ووافقهما على أنه ليس فى المصلحة خصوصاً وأنه سيقال عن سموه وعن نظاره أنه لما سلمت الحكومة الانجليزية قيادة الأعمال الداخلية إلى الوطنين كانت فاتحة عملهم أن رجعوا بالمصريين إلى الوراء وهذه وصمة شنيعة ! واتفقوا على تدبير الأمر .

وفى اليوم التالى دعاهما إلى سراى القبة وتكلم معهما فى مسألة القانون ووافقهما على عدم تنفيذه ، وأمرهما أن يتوجها إلى بطرس باشا وأن يتكلما معه .

وعلمت فى هذا اليوم من اسماعيل اباظه باشا أنه توجد أزمة نظارية فاتفقنا على أن نتوجه لبطرس باشا فى المساء لنعلم الخبر فذهبنا وفهمنا منه أن النظار علموا قبل المخابرة مع جورست بالموضوع وبعد أن قبلوه برمته جاءوا يعترضون على بعض نقط فيه . وخرجنا من المناقشة بأن الحق فى جانب بطرس باشا وقد سمعنا منه أنه فى الحقيقة

لا يرغب فى بعث هـذا القانون ، ولم يكن بعثه إلا بنـاء على إلحاح الخديو فى إجراء ما يجب لاسكات الصحف الجامحة وفهمنا أيضاً أن بطرس باشا مستاء جداً لمداولات الخـديو مدى يومين مع حسين رشدى باشا ومحمد سعيد باشا بدونه ومستاء أيضاً من تقلب أفكاره حيث طلب سن قانون المطبوعات ثم هو يعترض الآن عليه ، فكأن بطرس باشا وحده هو الذى يطلب تنفيذ هذا القانون ولا يخفى ما يناله من العـار لو علم الجمهور بذلك .

وفى ٢٢ مارس قابلت أنا وأباظه باشا حسين رشدى باشا وسعيد باشا فتفاهمنا معهما فى موقفهما فعلمنـا أنهما لم يتناقشا مع زملائهما عدا الرئيس فى هـذا الموضوع قبل المخابرات مع جورست بل بعـدها بكثير ، وكان كلما أبدى أحدهما ملاحظة أجابه الرئيس بكلام مبهم وبدا لهما جلياً أنه يريد إقرار القـانون بنصه وبلا مناقشة . فاستاء النظار من استبداده لأنه لا يريد أن يمكنهم من بحث القـانون وأظهروا له أنها مسألة هامة لا يمكن أن يأخذوها على مسئوليتهم ولهـذا أرادوا أن يحولوا فـكر الخديو عن هـذا القانون فسعى لديه محمد سعيد باشا وحسين رشدى باشا حسبما قدمنا ، وكان ذلك سبباً فى غضب بطرس باشا وخصوصاً حينما أبلغاه رأى الخديو فى العـدول عن رأيه الأول . ولما سمعت واسماعيل أباظه باشا هذه البيانات حكمنا للنظار ضد بطرس باشا . ولـكنه ظل على إصراره وغضبه حتى إنه لوح بالاسـتقالة أمام النظار . واعتـذر عن الحضور بانحراف صحتـه حينما دعاه الخديو فذهب إليـه أباظه باشا وأقنعه بحسن نية سموه ووجوب التوجه إلى السراى . وأما النظار فثبتوا على موقفهم من المعـارضة ، وأبدى ثلاثة منهم استعدادهم للاستقالة ، وهم سعد باشا وسعيد باشا وحسين رشـدى باشا . ولمـا تحرج الموقف كلفنى الخديو أنا وأباظه باشا بالتوجه إليهم والتفاهم معهم ، فقمنا بالمهمة وحادثناهم منفردين ثم مجتمعين بأن لا معنى للتوقف بعد أن تخابرت مصر مع انجلترا وهـذه مع الدول لقبول تنفيـذ اللائحة على الأجانب وأن تنفيذها سيكون مؤقتاً لحين عمل لائحة أخرى ملائمـة للحالة الحاضرة وتعرضهـا الحـكومة على مجلس الشورى ، وأعطى ناظر الداخليـة الحرية فى تنفيذ هـذه اللائحة على أرباب الجرائد أو إحالتها بواسطة قلم المطبوعات على النائب العمومى ، ثم قلنا إن مركز الخديو قد أصبح حرجاً لأن جورست لـما قابله وأراد سموه تحويله عن تنفيذ اللائحة لم يوافق وعنـدئذ قال النظار ما معناه : « نحن نفدى سموه لأننا نعلم أن إحساساته شريفة وأثبت لنا ذلك عند حديثنا معه لأنه علم أن رجوع اللائحة فى هذا الوقت الذى أعطتنا فيه انجلترا

الحرية فى العمل بما يثبت لها ولأوربا أن الأمة المصرية ليست أهلا للحرية ، مع أن المشاغبين هم فئة قليلة تعد على الأصابع ، ولهذا وافقنا على الرجوع عن هذه اللائحة . »

وانتهى الأمر بقبول النظار ثم انصرفنا حيث كان الليل قد انتصف . وفى اليوم التالى توجه النظار لسراى القبة وقابلوا الخديو ولما خرجوا وجدتهم بما فيهم الرئيس ضاحكين ، وعلمت أنا واسماعيل اباظه باشا من سموه أن سعد باشا ظل ساكتاً حتى أعلن الآخرون قبولهم ثم قال : « إن هذا الأمر غير مريح لضميرى؛ أنا لما كنت محامياً وأدافع فى قضاياى وأخسر بعضها كنت أتكدر ولكن كنت أقبل الحكم وضميرى مرتاح . أما فى هذه المسألة فضميرى غير مرتاح مع قبولى لهذه اللائحة . »

ونظراً لوجود إشاعة بأن هناك أزمة نظارية ، وبعد خروج النظار من السراى سمعت من الخديو انه إذا قدم النظار استعفاءهم فانه لا يكلفهم بعد ذلك بشىء مطلقاً وأنه يكون مضطراً لتشكيل نظارة أخرى تحت رياسة فخرى باشا .

وبلغنى أنه حصلت مخابرات بين النظار والرئيس فى إدخال تغييرات على مشروع تنفيذ قانون المطبوعات سنة ١٨٨١ ، وقال النظار لرئيسهم إن جورست قبل فكرة التعديل بناء على نصح شيتى بك .

ولما اجتمعت مع حسين رشدى باشا وسعد باشا ومحمد سعيد باشا فى الداخلية وقرأت المشروع المعدل ، وجدته لا بأس به فلما توجهوا عند الرئيس وعرضوه عليه قال إنه ليس صريحاً — وذلك قبل أن يتوجه لجورست ويحدثه ، ولما عاد من عنده قال إنه لم يقبله فارتاب النظار لهذا التناقض ، واعتقدوا أن الرئيس ليس مخلصاً فى عمله وأنه يريد أن ينفذ قراره الأول ثم أرسلوا القانون المعدل مع المستشار المالى إلى جورست وأخيراً جاء الرد بالقبول فاجتمعوا فى بيت الرئيس وتناقشوا فى الموضوع ، وعاد بطرس باشا ثانية إلى جورست ليلا ليأخذ منه الكلمة الأخيرة فقبل المشروع مع تعديل لبطرس باشا مقتضاه عمل قرارين أحدهما بتنفيذ لائحة سنة ١٨٨١ والثانى بالتعديل ، وانتهى الأمر على ذلك .

وفى مساء ذلك اليوم استدعانى الخديو وطلب ميزانية الديوان الخديوى ولما اطلع عليها أمر أن يزاد مرتبى أربعمائة جنيه فى السنة من وفورات الميزانية ، فشكرت لسموه هذا الانعام وقلت : « إن لسانى يعجز عن إيفاء حق الشكر . » فأجابنى : « يا شفيق باشا إن الحالة تغيرت وصارت أشغالنا كثيرة ولنا أسرار جديدة ، فأنا شخصياً لا آتمن سواك

عليها ولذلك رأيت أن تبقى معنا الآن وفى المستقبل كما كنت معنا من قبل . ، فقلت — وقد تأثرت لهذا الكلام — : « إنى يا مولاى غرس نعمة بيتك الكريم فلى الشرف أن أخدمه إلى ما شاء الله ولا سيما بعد أن سمعت هذا الكلام المشجع الذى أعتبره أعظم مكافأة لى . » وقبلت يديه وانصرفت .

وفى ٢٥ مارس اجتمع النظار بسموه فخاطبهم بشدة وكان موجهاً كلامه بالأخص لمحمد سعيد باشا وانتقد عملهم ، وهو أنهم بعد أن اتفقوا على قبول لائحة المطبوعات فى الجلسة السالفة رجعوا فى قولهم ، ووسطوا المستشارين بينهم وبين جورست فى قبول بعض تعديلات اقترحوا إدخالها ، ولو أنه حصل الاتفاق أخيراً بينهم وبينه وبين الرئيس . ولكن التقرير ثم التغيير فيه شىء لم يره سموه من النظار السابقين مدى السبعة عشر عاماً الماضية .

ولا يبعد أن جورست الذى يسير معنا بالاتفاق التام يغضب يوماً من الأيام عندما نطلب منه المساعدة فى مسألة فلا يجيبنا إلى طلبنا ويعمل ما يراه لأنه لا يعتمد على ما نعرضه عليه خوفاً من أن نرجع فيه كما رجعنا فى هذه المسألة وبذا نخسر معاونته .

وكان هذا الكلام للنظار أمام المستشار المالى وقطة باشا واحمد زكى بك فاستاءوا من ذلك وتكدروا أيما كدر . ولما ذهبت مساء اليوم إلى وكالة فرنسا ، حيث كنت مدعواً لتمضية السهرة بمناسبة وجود الدوق أوف كنوت وعقيلته هناك ، قابلنى فى حلقة المدعوين سعد باشا ثم محمد سعيد باشا ثم حسين رشدى باشا واحمد حشمت باشا وكلمونى فى هذا الموضوع وكان التأثر ظاهراً بالأخص على سعد باشا وسعيد باشا ، فهدأت روعهم وأكدت لهم أنهم قاموا بالواجب وأن الخديو لا بد أن يكون مغتبطاً بالتعديل الذى أدخل لأنه لم يكن موافقاً على القانون ولكنه استاء فقط من الطرق التى اتبعت .

وفى اليوم التالى حضر سعيد باشا إلى القبة فقابل الخديو وعلم منه أن كدره كان من توسيط شيتى بك بينه وبين جورست فى قبول التعديل ومع ذلك فان سموه أظهر له الرعاية والعناية فزال عنه بعض الكدر وبعد الظهر توجهت إلى بطرس باشا فدعانى للغداء وعلمت منه أنه مغتبط بما قاله الخديو للنظار وأنه قال لسموه أثناء محادثة خصوصية إنه لو كان سموه رضى بالرجال الذين كان قد انتخبهم أولا ومنهم شفيق باشا لما حصل كل ذلك ولكن سموه طلب منه قبول هؤلاء النظار فامتثلت لأوامره .

وكان سموه قد سافر الى بلبيس وعند عودته ركبت معه فى القطار من محطة مصر إلى القبة وعرفته بالمطلوب إجراؤه فى قرار تنفيذ قانون المطبوعات فسألنى عما إذا كان بطرس باشا قد قبل فسألت سعيد باشا تليفونياً فقال: « نعم إن بطرس باشا قد قبل. » فقلت لأفندينا: « الحمدلله إن المسألة قد انتهت مع النظار والرئيس وجورست » فقال: « ولكن لم تنته معى فكيف يحصل هذا التغيير بعد أن قررنا ما قررناه ؟ »

صدى القانون . نشرت الوقائع الرسمية فى ٢٧ مارس قرار مجلس النظار بتنفيذ قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ على الصحف والمطابع والقرار الخاص بتكليف ناظر الداخلية باحالة المتهمين على القضاء ما لم يقرر مجلس النظار تطبيق مادة ١٣ من القانون المذكور فثارت لذلك جميع الصحف وحملت اللواء على القانون بعنف ووردت تلغرافات للمعية وللحكومة بالاستياء منه . وفى اليوم التالى ذهب الخديو إلى المحطة لتوديع الدوق اوف كنوت وفى أثناء ذهابه وعودته إلى عابدين لاحظ أن بعض الطلبة الذين ينتمون للحزب الوطنى كانوا جالسين على قهوة الشيشة وغيرها وهم فى حالة عدم اكتراث ولما مر عليهم لم يتحركوا ولم يقفوا لأداء السلام بل بالعكس رفعوا ساقاً فوق ساق ونظروا إليه . وقد شعر سموه أنه لا بد وأن يكون الحزب قد كلفهم بتنظيم هذه المظاهرة انتقاماً منه بسبب قانون المطبوعات والصحافة .

وفى يوم ٢٩ مارس حضر للسراى سكرتير الحزب الوطنى ، وسلمنى خطاباً باسم الخديو وفيه احتجاج من لجنة إدارة الحزب الوطنى خاص بتقييد حرية الصحف . ومما ورد فى هذا الاحتجاج .

« إن الحزب الوطنى هو قوة لا يستهان بها ، وهو مخلص للسدة الخديوية . »

فلما أرسلت الخبر تليفونياً للجناب العالى جاءنى الأمر بارسال هذا الاحتجاج لبطرس باشا .

وبلغنى من سموه بعد ذلك أنه ورد للنظار إنذار بأن عشرة من الطلبة سينتقمون منهم ويقتلونهم نظراً لاقرارهم إرجاع قانون مطبوعات سنة ١٨٨١ وأن النظار متخوفون من هذه الجمعية .

مظاهرة الطلبة : ولما عاد سموه إلى القاهرة فى ٥ أبريل بعد افتتاح بور سودان، — كما سيجىء — كان النظار فى انتظاره بمحطة القبة مع البرنس محمد على باشا، فعلمنا منهم أنه وقعت أثناء غياب سموه مظاهرة كبيرة قام بها الطلاب المنتمون للحزب

الوطنى ، وأن هارفى باشا الحكمدار الذى كان مشرفا على تشتيتهم سقط عن جواده . ولكن البوليس تمكن من القبض على ناصية الحال وقبض على عدد من المتظاهرين لتقديمهم للمحاكمة . وعلمنا أن جيش الاحتلال كان على استعداد لأول إشارة وأن القائد العام كان يراقب المظاهرة بنفسه فى ميدان الأوبرا .

وقد لامهم سموه على عدم إرسال الأخبار إليه مدة غيابه ، ولا سيما فى أمر بهذه الخطورة .

فى مجلس الشورى والقانون : وفى ١٣ أبريل اجتمع مجلس شورى القوانين فاقترح على شعراوى باشا ، وأيده ثمانية من الأعضاء ، إلغاء قانون المطبوعات ؛ فرد عليه اسماعيل أباظه باشا بأن هذا الطلب غير قانونى ، فانه لا حق للمجلس فى طلب إلغاء قانون ، واقترح أن يطلب من الحكومة عمل مشروع قانون للمطبوعات بدل الذى تقرر تنفيذه ، ثم يعرض المشروع الجديد على المجلس . فقام مقار باشا عبد الشهيد ، وطلب ألا يغير القانون الحاضر وألا يلغى ، بل يبقى كما قررته الحكومة . ولما أخذت الأصوات كانت الأغلبية مع مقار باشا فتقرر إبقاء القانون على حاله .

وقد كانت هذه نتيجة سيئة المغزى بالنسبة للأمة المصرية وتقديرها لحرياتها وحقوقها ، ولكن الذنب فى ذلك يرجع إلى الخلاف بين أباظه باشا وشعراوى باشا وهو الذى مكن عبد الشهيد باشا من إحراز الأغلبية .

إنذار اللواء والحكم على الشيخ جاويش : وبالرغم من سن قانون المطبوعات فان الحكومة والانكليز كانوا يتحرجون من تنفيذه على الصحف التى ظلت تكتب بشدة متناهية ، وقد علمنا أن البرلمان الانجليزى نفسه أوصى وزير الخارجية الانجليزية بعدم التضييق على حرية الصحف فى مصر .

ولكن حدث أمران اضطرا الحكومة إلى الخروج عن هذا التحفظ :

الأول : أن اللواء نشرت فصولا طويلة مدحت فيها « دنجرا » الهندى قاتل اللورد كرزون فى انجلترا واعتبرت عمله عملا وطنياً خالداً ، وحضت الشبان على التشبه به فى وطنيته .

والثانى : أن الشيخ جاويش نشر فى اللواء مقالا شديد اللهجة طعن فيه فى حق بطرس باشا وفتحى باشا زغلول ومحمد بك يوسف . . . .

أما اللواء فقد تقرر إنذاره بعد أخذ ورد بين مصر ولندره حتى إن بطرس باشا لوح بالاستقالة إذا لم ينذر ؛ لأن هذه الكتابة تعتبر تحريضاً صريحاً على ارتكاب جرائم القتل السياسى .

وأما الشيخ جاويش فقد قدم للمحاكمة وحكم عليه بالغرامة .

مظاهرة سياسية : وقد قابلت الصحف الانجليزية والوطنية هذا العمل بالارتياح . أما جرائد الحزب الوطنى فاستخدمته فى الدعاية للحزب وقالت إن الشيخ جاويش يعتبر شهيد الحرية .

وفى يوم ٢٩ أغسطس تألفت مظاهرة كبيرة فى حديقة الأزبكية لتحية الشيخ جاويش نظمها الحزب الوطنى . ولما علمت الحكومة بخبر المظاهرة اجتمع ناظر الداخلية مع المحافظ لعمل الاحتياطات اللازمة ، ونبه على الشيخ شاكر لبذل كل مجهود حتى لا يشترك فيها طلاب الأزهر . ونصحت المؤيد والجريدة بالهدوء ، وقد انتهت المظاهرة بسلام .

وفى نفس الوقت بذل الخديو مجهوداً لاقالة محمد فريد بك زعيم الحزب الوطنى من الاشراف على تصفية الشركة التوفيقية للملاحة فى النيل ، وكان المنشاوى له نصيب كبير فيها ، وكان فريد بك يتناول نظير عمله مائة جنيه شهرياً ، هذا فضلا عما يقال من أن مركزه هذا يفيد الحزب الوطنى مالياً . ولهذا كلفنى الخديو بأن أسعى لدى أفراد أسرة المنشاوى للعمل على رفع يد فريد بك عن الشركة ، واستعنت على ذلك باسماعيل أباظه باشا ، ورشحناه هو للحلول محل فريد بك - ولكن السعى لم يتم - ولما علم فريد بك بذلك أرسل إلى أباظه باشا يلومه على هذا العمل الذى اعتبره غير لائق بمكانته .

افتتاح بورسودانه . كانت الحكومة قد انتهت من إنشاء ثغر بور سودان ، وقر الرأى على أن يفتتحه الخديو رسمياً .

وفى ٢٩ مارس تحرك القطار الخصوصى من القبة يقل سموه والنظار وكبار رجال المعية إلى السويس حيث كانت المحروسة فى الانتظار . فنزلنا بها فى منتصف الليل والبحر هادىء والهواء رطب وسارت حتى بلغت الميناء الجديدة يوم أول أبريل ، وهناك أطلقت المدافع من الشاطىء وأذن الشيخ محمد الجيزاوى المقرىء إعلانا بافتتاح بور سودان رسمياً .

ثم افتتحت الحفلة بخطاب من حاكم السودان العام مرحباً بالخديو وتلاه كندى بك مدير أشغال السودان فشرح بإيجاز الأعمال التى تمت فى الميناء وقام بعده درورى بك مدير الموانى والفنـــارات فوصف الميناء وفائدتها التجارية وأنه قد نصب فى مدخلها فنار من الدرجة الثالثة يختفى نوره كل عشر ثوان وقد وضع هذا الفنار بحيث ينبعث منه شعاع أحمر علامة على الخطر فى بعض الجهات .

فرد عليهم الخديو شاكراً ومشجعاً ، ثم توجه سموه الى البناء فوضع آخر حجر ثم أنعم على بعض كبار الموظفين الانجليز بنياشين مختلفة الدرجات .

وكان فى الاستقبال ونجت باشا السردار والضباط والموظفون وقاضى القضاة ومفتى الخرطوم وشيخ علمائها ؛ وأديت العساكر التحية ، ثم صعد إلى الباخرة ونجت باشا ومعه سلاطين باشا لشكر الخديو على تفضله بالحضور . ثم نزل سموه إلى الشاطىء وركب العربة الخصوصية وطاف فى موكب بعض شوارع الثغر التى كانت مزينة بالأعلام .

ثم عاد للمحروسة فاستقبل بها أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية الذين حضروا مدعوين لشهود الاحتفال . ثم أصحاب الصحف وغيرهم . ودعا إلى الغداء كبار موظفى السودان وأعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية .

وفى الساعة الرابعة زرنا مخازن الجمرك ووابورات الكهرباء ، ثم مررنا بالقنطرة التى تصل القسم التجارى من المدينة بالقسم المدنى . وزرنا منزل حاكم المدينة ثم عدنا للمحروسة .

وفى المساء كنا مدعوين للعشاء عند السردار وكانت الميناء والمحروسة ووابوران صغيران لحكومة السودان تتلألأ بالأنوار الساطعة ، وبعد العشاء أطلقت النيازك ؛ ومما لفت الأنظار ظهور صورة الملك ادوارد السابع وصورة الخديو فى ألوان زاهية واضحة . ومما لاحظه سموه وجود أعلام انجليزية بجانب الأعلام المصرية فى ساحة الاحتفال ، ولم يدع أحد من المجلس ولا الجمعية إلى هذه المأدبة .

وفى اليوم التالى ركبنا المحروسة عائدين بعد الوداع الرسمى المعتاد ، فوصلنا إلى الطور يوم ٤ منه حيث يوجد المحجر لاجراء الرسوم الصحية المعلومة . وكان هناك الوابور برنس عباس يقل المدعوين للاحتفال عائدين كذلك فأرسل إليهم سموه يبلغهم أسفه على عدم دعوتهم لمأدبة السردار وأنه آسف بسبب ذلك .

ووصلنا إلى السويس يوم ٥ منه ، فاستقبل سموه من جميع الطبقات بحفاوة كبيرة ، ونزل بالمدينة وطاف ببعض شوارعها ثم غادرنا السويس إلى القاهرة فوصلناها فى الساعة الخامسة مساء .

شئون الأزهر . فى ٩ ابريل كنت فى سراى القبة مع الشيخ شاكر والمفتى والشيخ محمد حسنين مخلوف العدوى ثم حضر الشيخ احمد زناتى فاجتمعنا بناء على الأمر الخديوى للمناقشة فى شئون الأزهر ومطالب الطلبة إزاء القانون الجديد؛ وفى الشكاوى التى وصلت للسراى من الطلبة ومن جمعية اتحاذ العلماء. وقد كان من رأيى أن يأمر سموه بتشكيل لجنة من أحد علماء الأزهر وآخر من المعهد الاسكندرى وثالث من طنطا ومن ابراهيم ممتاز باشا رئيس الأقلام العربية بالداخلية وحسن بك جلال أحد رجال القضاء وثلاثة آخرين مثل اسماعيل بك حسنين ناظر مدرسة المعلمين العليا واسماعيل رأفت بك المدرس بها وأمين بك سامى ناظر المدرسة الناصرية. وتنظر هذه اللجنة فى مطالب الطلبة ولها أن تنظر فى تعديل القانون واللائحة الداخلية ، وأن تقترح التغييرات اللازم إدخالها لراحة الطلبة والعلماء فى جميع المعاهد .

ولكن اقتراحى هذا لم ينل قبولا وقال الخديو : « إننا ننظر فى جلسة غير رسمية فى تقرير اللجنة ، ثم يجتمع المجلس العالى بصفة رسمية ويقرر ما يراه فى هذا التقرير . »

استقالة الشيخ حسونة وتعيين الشيخ سليم البشرى للمرة الثانية : أسلفنا ذكر ما كان بين الخديو وبين الشيخ حسونة من سوء تفاهم لم يزل إلا ظاهراً؛ ولذلك فان الشيخ انتهز فرصة التذمر من القانون الجديد وبادر فى أوائل هذا العام بتقديم استقالته فقبلت، وبعد المداولات قر الرأى على تعيين الشيخ سليم البشرى شيخاً للأزهر ؛ وكان الأمر محل بحث بين النظار وجورست . وانتهى بموافقته وصدور الأمر بالتعيين فى ١٣ منه .

وفى ١٧ منه حضر الشيخ الجديد للسراى بين جمهور من العلماء فخلع عليه الخديو (الكرك) ولم يكن ذلك متبعاً من قبل .

تولية السلطان محمد رشاد وسفر الخديو للاستانة وأوربا . وردت التلغرافات بتولية السلطان محمد رشاد خلفاً للسلطان عبد الحميد الذى أرسل إلى سلانيك للاقامة فيها ، وفى يوم ١٤ أبريل احتفلت البلاد بهذه التولية ، وفى ٣٠ مايو سافر الخديو إلى الاستانة لتهنئة الخليفة الجديد فوصلها يوم أول يونيو ، ومن هناك أرسل سموه إلى

بطرس باشا القائمقام برقية يصف فيها حسن استقباله عند وصوله وحفاوة السلطان ورجال المابين به، وكذلك رجال حزبى الاتحاد والترقى، ويأمر بموافاته بالأخبار تباعا وكذلك أرسل محمود شكرى باشا الى رسالة مطولة يصف الاستقبال ومما جاء فيها: «وكانت المدرعات العثمانية الراسية أمام السراى السلطانية تؤدى التحية العسكرية للحضرة الخديوية وموسيقاها تعزف بالسلام الخديوى وهذا لم يحصل قبل الآن.» وجاء فيها أيضاً: «وصدرت الارادة الشاهانية مؤذنة للخديو المعظم بزيارة الخزينة الجليلة التى تحوى الآثار النبوية بسراى طوب قبو.»



السلطان محمد رشاد

وقد نشرت هذه الرسالة بالوقائع المصرية ونقلتها عنها بعض الصحف فكان لها وقع كبير لدى الأهالى الذين كانوا يظنون تغير نفس السلطان على الخديو نظراً لسياسة الوفاق مع الانجليز فى العهد الأخير.

وعاد الخديو من رحلته فى ١٧ سبتمبر بعد تجواله فى أوربا.

انتدابى لإدارة الأوقاف الخديوية. فى ٢٠ يونيو قام احمد خيرى باشا مدير الأوقاف الخديوية بالأجازة وكلفنى بناء على الأمر السابق صدوره إليه من الخديو بقيامى بعمله حتى يعود من الأجازة فقمت بالعمل. وفى أول يوليو كان الاحتفال بامتحان مدرسة خليل أغا وافتتحت الحفلة بتلاوة القرآن، ثم قام بعض الطلبة بتمثيل رواية أدبية وبعدئذ ألقيت الخطبة التالية: «أيها السادة. إنى سعيد لاشتراكى معكم فى هذا الاحتفال الذى يذكرنا بمؤسس هذا المعهد الفخم وهو المرحوم خليل أغا. أتعلمون من هو؟ كان إذا ذكر اسم خليل أغا أيام سطوته وضع الناس أصابعهم فى آذانهم رغبة

غنه! واليوم كلنا آذان مصغية لذكرى هذا المحسن العظيم؛ ولم ذلك؟ الجواب فى قوله تعالى: « إن الحسنات يذهبن السيئات » حكمة بالغة وعبرة كبرى. فاذا ذكرنا اليوم خليل أغا ذكرنا أعمال البر والاحسان ولا سيما المعاهد العلمية التى هى الأساس الوحيد لرقى الأمة ثم قلنا بعد ذلك إن العبد الرقيق الخصى لهو خير من كثير من أغنيائنا — أسيادنا البخلاء — لأن خير الناس أنفعهم للناس.

« فمن لنا بأمثال خليل أغا وأمثال بطل الرواية التى سمعناها وهو زهدى بك لنهوض المصريين وتقدمهم ؟

« اللهم أكثر من الرجال النافعين لأمتنا فان ذلك ليس عليك بعزيز.

« وإنى فى الختام أشكر جميع الذين شرفوا الاحتفال وأثنى على همة حضرة ناظر المدرسة وأساتذتها الكرام. »

وقد علقت إحدى الجرائد على هذه الخطبة بقولها : « ياحبذا لو أن أمثال خليل أغا من الذين أثروا من وجوه غير شرعية أن يكفروا عن سيئاتهم بعمل الخيرات ! »

حضور عزت العابد باشا الى مصر. حضر لمصر عزت العابد باشا ونزل ضيفاً على الشيخ على يوسف وقد توجه مساء ١٦ يوليو لمقابلة الخديو بالقبة ومكث معه مدة ثم انصرف يثنى عليه.

مرض السيد البكرى. بمناسبة مقالة كتبها السيد محمد توفيق البكرى فى جريدة اللواء فى السنة الماضية واطلع عليها الخديو غضب سموه عليه لأنها لم تكن تتناسب مع مركزه الدينى، وبلغ السيد ذلك فأرسل إلىّ رسالتين كلتاهما استرضاء واستعطاف للخديو. وقد بدأ البكرى يعانى آلام مرض عصبى شديد، واستمر فى شدته وتفاقمه وأصبح فى حالة صعبة.

وفى ١٦ أغسطس وصلتنى رسالة من الشيخ على يوسف يقول فيها إن حالة السيد البكرى سيئة جداً وإنه فى مرضه يخيل إليه أنه مضطهد من الخديو والحكومة والعالم كله حتى أقاربه وأهل بيته، فهو فى حالة تشبه الجنون، وإنه يريد من الشيخ على يوسف المساعدة فى أمرين :

الأول أن أعاون السيد فى عمل سلفة ليتمكن من السفر إلى الخارج، وربما احتاج الأمر لادخاله فى مصحة « سنا توريوم ».

والثانى أن أحضر للقاهرة ، وأقابل السيد (*) وأطمئنه برضاء الخديو عنه .

ولما أطلعت بطرس باشا على خطاب الشيخ على يوسف أخبرنى أنه أرسل إليه جملة رسائل فيها تفصيل عن حالة السيد البكرى تؤكد جنونه . ثم أطلعنى على برقيات وتقارير من السيد نفسه يطلب فيها حمايته من المضطهدين له . وأنه ، أى بطرس باشا ، أرسل إليه برقية يؤكد له فيها أن الحكومة ستتخذ الاجراءات اللازمة لمساعدته فى كل ما يطلبه وأرسل له النائب العمومى ليطمئنه .

وبعد التفاهم مع بطرس باشا اتفق الرأى على أن يأمر مدير الأوقاف بمساعدته فى عمل سلفة على أوقاف البكرى الخيرية بخمسمائة جنيه ، ليتيسر له الذهاب للخارج مستشفيا ، وأن أتوجه إليه وأطمئنه من قبل الجناب العالى .

وقد زرته فوجدته فى حالة يرثى لها من التطورات المؤلمة ، وبذلت كل جهد لطمأنته ونبهت كل موظفى دائرة أوقاف البكرى لرعايته ، وأبلغته رضاء الخديو عنه وعمله على معونته ، وخرجت من عنده بعد أن قمت بكل ما أمكننى لراحته .

وبعد ذلك تمت مسألة السلفة وسافر البكرى للاستشفاء فى العصفورية فى لبنان .

مهام سياسية لمحمود شكرى باشا فى الاستانة . أسلفت أن محمود شكرى باشا سافر للاستانة بناء على الاتفاق بين جورست وبطرس باشا والخديو ، للمفاوضة فى مسألة القاضى التركى واختصاصه ، بعد أن تشبث بأن تكون له الولاية الشرعية العامة ورفضت الحقانية ذلك . وقد استقال القاضى بعدئذ وأصبحت مهمة محمود شكرى باشا أن يسوى مسألة تعيين القاضى الجديد . وقد انتهت بأن يعين الخديو خلفاً له يختاره الباب العالى ، ثم جدت مسألة جديدة هى حاجة مصر لقرض تعقده تفريجاً للأزمة التى كانت تأخذ بخناقها ؛ فكلف محمود شكرى باشا بأن يتفاوض مع الباب العالى فيها على أن يتمها ثم يعود بمعية دولة الوالدة .

وقد حضر مع دولتها يوم ١٩ اكتوبر ؛ وعلى أثر وصوله عقد مجلس بحضور الخديو ومحمود شكرى للمباحثة فى نتيجة مهمته ، وإن كانت الحكومة قد عدلت عن القرض أخيراً .

وفى هذه الأثناء وردت برقية من الصدارة تقرر أن الدولة العلية توافق على عمل

(*) وقد ذكرته قبل وفاته بدسائسه ضد المفتى تنفيذاً لأغراض الخديو مما هو مذكور فى مذكراتى فقال : « إننى أعترف بخطئى الناتج من نزعة الشباب وعدم الخبرة . »

قرض لتنمية ثروة البلاد على أن تبين الأوجه التى سيصرف فيها القرض .

فأرسلت هذه البرقية إلى دار الوكالة البريطانية لترى رأيها ، وبعد قليل ورد منها رد مكتوب باللغة الفرنسية ليرسل للاستانة على لسان الخديو ، فسلمه لى سموه لترجمته فكان نصه ما يأتى :

« رداً على كتاب فخامتكم أتشرف بأن أخبركم أن قرار مجلس الوكلاء فى الاستانة قد أنابنى فى عقد قرض . ولكن حكومتى لا تنوى الآن أن تعقد قرضاً فلا يعوزها تصريح بهذا الصدد ، على أن منع مصر من الاقتراض دون إذن سابق من حكومة السلطان هو عقبة مستمرة فى سبيل تنمية موارد البلاد بأحسن الوسائل الاقتصادية ، ومن شأنه أن يؤخر تقدمها المادى الذى لا نشك أنه يهم جلالة السلطان ويهم فخامتكم أيضاً . لذلك أبدى أشد الرغبة فى أن يرد لى ما كان لسلفى من الحق الكامل فى عمل القرض . »

ولكننا لاحظنا أن الرد لا يتفق مع القرار ؛ لأن تركيا لم تمنع أن تقترض مصر بل اشترطت فقط أن تخبرها بمصارف القرض . ولهذا تقرر أن يكون الرد بناء على اقتراح بطرس باشا ، بأن الحكومة تشكر الدولة على مساعدتها لعقد القرض ، ولكن الحكومة ليس فى نيتها الآن عمله ، والذى يهمها فقط أن يرد إليها ما كان لها فى مدة الخديو السابق من الحق فى عقد القروض عند الحاجة بدون استئذان » .

ثم دارت المخابرة بين جورست وحسين رشدى باشا فى ذلك فوافق على الرد الأخير .

مسألة امتياز قناة السويس . لما شعرت شركة قنال السويس بحاجة الحكومة إلى المال انتهزت هذه الفرصة وعرضت على الحكومة أن تصرح لها بمد امتياز القناة أربعين سنة جديدة مقابل أربعة ملايين من الجنيهات ؛ وكان المستشار المالى يميل للأخذ بهذه الفكرة وكذلك السير جورست وبطرس باشا ، إلا أن الرأى العام كان ضدها ، وكذلك بعض النظار كسعد باشا ورشدى باشا ومحمد سعيد باشا . وكتبت الصحف بهذه المناسبة كتابات شديدة . وتماطرت البرقيات والاحتجاجات على السراى من الأعيان والأحزاب والهيئات المختلفة . ووردت لنا برقيات من محمود سليمان باشا وعلى شعراوى باشا واحمد يحيى باشا يطلبون فيها طرح المشروع على الجمعية العمومية ، وكذلك جاءنا مثل هذا الطلب من حزب الاصلاح ، وأرسلت الاحتجاجات لناظر

الخارجية الانجليزية ولرئيس النظار بطرس باشا . وقد كلفنى سمو الخديو أن أسلم لبطرس باشا هذه البرقيات ، وأن أفهمه أن سموه يخشى أن تكون هذه الحركة ضده شخصياً فيلزمه أن يحترس منها ، وأن سموه لا يرى مانعاً بعد هذه الحركة القوية أن يعرض المشروع على الجمعية العمومية حتى تخف مسئولية النظارة . وقد قابلت قبلها محمد سعيد باشا وفهم مهمتى ، فألح علىّ فى القيام بها خير قيام ، وإقناع بطرس باشا إقناعاً تاماً ، ولما قابلته أبلغته رأى الخديو وزدت عليه : « إننا نجتهد الآن يا باشا فى إزالة ما علق بالنفوس من حادثة دنشواى بدلا من أن نضيف إليها أمراً جديداً تقع مسئوليته عليك . » فقال لى : « حينئذ يلزم أن يتفاهم أفندينا مع جورست . » قلت له : « وأنتم أيضاً . » فوعد بذلك ، وظهر لى أنه اقتنع بطرح المسألة على الجمعية العمومية .

وفى ٣٠ أكتوبر تقابلت مع محمد سعيد باشا فصرحت له بأن عمل محمود سليمان باشا ومن معه قد سرنى وشرح صدرى ، لأنه يساعدكم على الوصول للغاية التى تطلبونها فأجابنى بما فهمت منه أن له يداً فى تحريك المطالبين بتقديم المشروع للجمعية العمومية .وربما كان الواسطة هو احمد يحي باشا .

واجتمعت بعدها بأباظه باشا فأخبرنى أنه تقابل مع بطرس باشا وأقنعه بفكرة عرض المشروع على الجمعية العمومية أو مجلس الشورى فان أمكن إقناع جورست بذلك كان بها وإلا فيلوح رئيس النظار بالاستقالة .

وقد حدّثت أباظه باشا برأى الخديو ورغبته فى أخذ رأى الأمة . فقال لى : « يظهر أن بطرس باشا مقتنع الآن تماماً ، ولهذا ذهب إلى جورست ليتفاهم معه . »

وتوجهت للمنتزه يوم ٣١ أكتوبر فعرضت على الخديو كل ما سمعت من الأحاديث ؛ وبينما كنت معه حضر محمد سعيد باشا وأخبرنا أن الرئيس تقابل مع جورست وأقنعه بضرورة استشارة الجمعية العمومية فقبل . وبالفعل حضر جورست فى صباح اليوم التالى وقابل سموه فى سراى رأس التين وتحادثا طويلا فى الموضوع واتفقا على عرض المشروع على الجمعية على شرط أن يدافع سعد زغلول عنه ويكون رأى الجمعية قاطعاً . وقال جورست إنه إذا لم توافق الجمعية فسيكتب لحكومته لتصرف نظرها عن المشروع . وقد اطمأنت الأفكار وهدأت النفوس عندما أذيع قرار الحكومة بصفة رسمية .

أما موعد انعقاد الجمعية العمومية فقد أجل أسبوعاً حتى يتلقى جورست رأى حكومته فى الموقف .

وفى أول نوفمبر وردت برقية للجناب العالى من الصدارة بأنه : « بلغ الباب العالى حدوث مخابرات فى شأن امتياز قناة السويس ، وأن ذلك يدعو لأخذ رأى الباب العالى فى هذه المسألة حيث لايمكن تعديل شىء فى فرمان الامتياز إلا بارادة شاهانية وفرمان آخر . » وقد أبلغ الخديو الأمر لجورست ثم تقابل معه بطرس باشا واتفقا على الرد بكيفية مختصرة مضمونها : « إنه صحيح حدوث مخابرات بين الحكومة الانجليزية وشركة قناة السويس فى الموضوع . »

وقد عرض المشروع على الجمعية العمومية ، ودافع عنه سعد باشا طبقاً لما تقرر ، ورفضته الجمعية بأغلبية كبيرة كما سيجىء مفصلا .

وسيرى القارىء فى السنة التالية أداء عباس لفريضة الحج التى بدأت فى شهر ديسمبر سنة ١٩٠٩ وانتهت فى يناير سنة ١٩١٠ .